



جمعية رؤية
لتنمية القدرات البشرية
Vision Association for Human Capability Development

نظام الرقابة الداخلية

لجمعية رؤية لتنمية القدرات البشرية

❖ المادة الأولى: تعرف الرقابة الداخلية

مجموعة من الخطط التشغيلية الي صممت من أجل المحافظة على أصول الجمعية والرقابة على استخدامها، ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية. وزيادة وتحفيز الكفاءة التشغيلية للجمعية، وجميع العاملين في الجمعية على إتباع والتقيد بسياساتها، وتحسين الهيكل التنظيمي والعمل على تحقيق أهداف الجمعية.

❖ المادة الثانية: أهداف الرقابة الداخلية

أن الأهداف المراد تحقيقها من نظام الرقابة الداخلية تتمثل فيما يلي:

- التحكم في الجمعية: من أجل التحكم بالأنشطة المتعددة للجمعية وعوامل إنتاجها وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها ومختلف السياسات الي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه ينبغي عليها تحديد أهدافها، هياكلها، طرقها وإجراءاتها، من أجل الوصول والوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الواقع الحقيقي ، والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

- حماية الأصول: أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول الجمعية من خلال حماية إدارية محاسبية والتي تمكن الجمعية من البقاء والمحافظة ع أصولها من كل الأخطار الممكنة وكذلك دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة.

ضمان نوعية المعلومات: بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختيار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج معلوماتية صحيحة ودقيقة.

تشجيع العمل بكفاءة: إن أحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائلها داخل الجمعية يمكن من ضمان الاستعمال الامثل لموارد الجمعية، ومن تحقيق فعالية نشاطاتها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الأدنى

تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية: إن الالتزام بالسياسات الإجراءات المرسومة من قبل الإدارة التنفيذية من شأنه أن يكفل للجمعية تحقيق أهدافها على الوجه الأمثل

❖ المادة الثالثة: عناصر الرقابة الداخلية

من خلال تعريف الرقابة الداخلية وأهدافها يمكن تحديد أهم العناصر الذي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية في الجمعية فيما يلي:

- أولاً: الرقابة المحاسبية

تهدف الى اختيار الدقة المحاسبية للمعلومات ومدى الاعتماد عليها. وتعتمد هذه الرقابة على الاستخدام الأمثل لحاسب الآلي وإتباع طريقة القيد المزدوج وحفظ حسابات المراقبة الإجمالية واتجاه موازين المراجعة الدورة وعمل التدقيق الدوري وغيرها، وتم تحقيق هذا النوع من الرقابة عن طرق الجوانب التالية:

١. وضع وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات الجمعية.
٢. وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق مع طبيعة نشاط الجمعية.
٣. وضع نظام لمراقبة وحماية الجمعية واصولها وممتلكاتها ومتابعتها للتأكد من وجودها واستخدامها فيما خصصت له
٤. وضع نظام سليم لجرد أصول الجمعية وقفا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها
٥. يعد المشراف المالي والمحاسب الجمعية التقارير الربعية كل ثلاث اشهر ويرفع لمجلس الإدارة للاطلاع عليها

- ثانياً: الرقابة الإدارية

تهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وإتباع السياسات المرسومة. ويستند إلى تحضير التقارير المالية والموازنات التقديرية والدراسات الإحصائية وتقارير الانتاج والبرامج وغير ذلك. وتحقق هذا النوع من الرقابة من خلال الجوانب الآتية:

١. تحديد الأهداف العامة الرئيسة للجمعية وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام والتي تساعد في تحقيق الأهداف العامة الرئيسية، مع وضع توظيف دقيق يمثل هذه الأهداف حتى يسهل توظيفها
٢. وضع نظام لرقابة الخطة التشغيلية في الجمعية لضمان تحقيق ما جاء بها من إجراءات

- ثالثاً: الضبط الداخلي

يشمل الخطة التشغيلية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول الجمعية من سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقييم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة المدير المباشر، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والمسؤوليات.

❖ المادة الرابعة: مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية

المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية على ما يلي:-

- أولاً: بيئة الرقابة

تعتبر البيئة الرقابية الإيجابية أساساً لكل المعايير حيث أنها تعطي نظاماً وبيئة تؤثر على جودة الأنظمة الرقابية وهناك عوامل كثيرة تؤثر عليها أهمها:

١. نزاهة الإدارة والعاملين والقيم الأخلاقية التي يحافظون عليها.

٢. التزام الإدارة بالكفاءة بحيث يحافظون على مستوى معين من الكفاءة مما يسمح لهم القيام بواجباتهم إضافة إلى فهم أهمية تطوير تطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة.

٣. فلسفة الإدارة، وتعني نظرة الإدارة إلى نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الأفراد وغيرها.

٤. الهيكل التنظيمي للجمعية الذي يحدد فيها كافة الإدارات والأقسام

٥. أسلوب إدارة الجمعية في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.

٦. السياسات الفاعلة للقوى البشرية من حيث سياسات التوظيف وغيرها.

- ثانياً: تقييم المخاطر

تفصح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها الجمعية سواء كانت من المؤثرات الداخلية أو الخارجية، كما يعتبر وضع أهداف ثابتة وواضحة للجمعية شرطاً أساسياً لتقييم المخاطر لذلك من الضروري تقييم مخاطر وتحليلها للتعرف على أثارها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية ادارتها والخطوات الواجب القيام بها

- ثالثاً: المعلومات والاتصالات

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الإدارة وإلى من يحتاجونها داخل الجمعية. وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى إضافة إلى القيام بالإدارة بالتأكد من وجود متابعة لاتصالات الخارجية والداخلية

❖ المادة الخامسة: تأسيس وحدات أو إدارات مستقلة بالجمعية

يجوز الجمعية ان تنشئ إدارة لتقييم المخاطر والمراجعة او الاستعانة بجات خارجية لممارسة مهام واختصاصات وحدات او إدارات تقييم المخاطر ولا يخل ذلك بمسؤولية الجمعية عن تلك المهام والاختصاصات.

❖ المادة السادسة: مهام إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الداخلي

تتولى إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الداخلي تقييم نظام الرقابة الداخلية والإشراف ع تطبيقه، والتحقق من مدى التزام الجمعية وعاملها بالأنظمة واللوائح والتعليمات السارية وسياسات الجمعية وإجراءاتها كما يقوم المراجع الداخلي بأجراء التدقيق الكامل على إدارة المخاطر والرقابة على فعالية العمليات الإدارية والمالية وتطبيق اللوائح السياسات

❖ المادة السابعة : تقرير المراجعة الداخلية

تعد إدارة المراجعة الداخلية او المراجع الداخلي تقريراً مكتوباً عن أعمالها وتقديمه إلى مجلس الإدارة بشكل سنوي. ويجب أن يتضمن هذا التقرير تقييماً للجمعية من نتائج وتوصيات، وبيان الإجراءات التي اتخذتها بشأن معالجة نتائج وتوصيات المراجعة السابقة وأي ملاحظات لاسيما في حال عدم المعالجة في الوقت المناسب

❖ المادة الثامنة: حفظ تقارير المراجعة الداخلية

يتعين على الجمعية حفظ تقارير المراجعة ومستندات العمل متضمنة بوضوح ما أنجز وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات وما قد اتخذ بشأنها.

❖ المادة التاسعة : اجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بأوامر الصرف

بقصد التأكد من صحة وواقعية القوائم المالية للجمعية يقوم المحاسب بتقييم نظام الرقابة الداخلية وكذلك جمع أدلة الإثبات لكي يتسنى له التأكد من أن نظام العمليات ال يتضمن نقاط ضعف تؤدي إلى تضليل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج اعمال الجمعية

أولاً : الرقابة الداخلية الخاصة بالإيرادات دورة الإيرادات: تتكون دورة الإيرادات من الخطوات التالية

١. تلقي أمر التبرع من المانح

٢. تسجيل أمر التبرع

٣. تحصيل مبلغ التبرع.

- مدخل العمليات:

قبل البدء بعملية المراجعة لابد للمحاسب من التعرف على طبيعة عمل الجمعية والعاملين فيها وكذلك القوانين التي تخضع لها الجمعية وكذلك التعرف على سياسة التسويق لأعمال وانشطة الجمعية وتحديد أثر ذلك على سياسة جمع التبرعات

- إجراءات الداخلية الخاصة بالإيرادات

إجراءات الرقابة الداخلية على أوراق القبض:-

- تحديد سلطة من له حق في اصدار سندات القبض وتحديد لها تحديداً واضحاً
- المحافظة على أوراق القبض وذلك بوضعها في مكان أمين بمراقبة الموظف المسؤول
- تخصيص يومية خاصة لأوراق القبض تسجل فيها جميع البيانات الخاصة بالمستندات التي تسجلها الجمعية على المتبرعين والأعضاء وأهم ما يجب أن تتضمنه هذه اليومية من بيانات

١. اسم الحساب

٢. تاريخ التبرع

٣. مبلغ التبرع

- عمل جرد دوري مفاجئ بين كشف البنك وبين ما هو مدون بيومية أوراق القبض

المادة العاشرة: الأحكام الختامية (النشر والنفاذ والتعديل)

وتنشر هذه السياسة على موقع الجمعية الإلكتروني لتمكن جميع أصحاب المصالح من الاطلاع عليها يتم مراجعة هذه السياسة بصفة دورية عند الحاجة .

اعتماد مجلس الإدارة

تم اعتماد هذه السياسة في محضر اجتماع مجلس إدارة الجمعية (رقم ٣٦) المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/٠٨/٠١ م

